

اقتصاد

اعتماد مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

خميس: استثمار مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة واستيراد مستلزمات القطاع الزراعي

هناك غانم

هذا وناقش رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس مع أعضاء مجلس نقابة المهندسين الزراعيين وأعضاء خزانة النقابة في النقابة خطة الخطة القابلة لتطوير آليات العمل والقوانين الناظمة، وتركز اللقاء حول سبل تعزيز دور المهندسين الزراعيين في تحسين القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني باعتباره أولوية في عمل الدولة ومساهماً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

ووافق رئيس مجلس الوزراء على قيام النقابة باستثمار مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة في الأرياف بالمحافظات، كما تمت الموافقة للنقابة على استيراد جميع مستلزمات القطاع الزراعي.

وتقرر إعداد خطة وطنية لتدريب المهندسين الزراعيين في مجال العمل الزراعي الميداني، وإحداث لجنة مركزية لتسريع المنتجات الزراعية بالتعاون بين وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين

ونقابة المهندسين الزراعيين واتحاد غرف الزراعة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة العمل برؤية جديدة وتكاملية بين مؤسسات الدولة والنقابات، ووضع آلية عمل متطورة وخطط قابلة للتطبيق انطلاقاً من الواقع، موضحاً أهمية أن يكون قطاع



رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه أعضاء مجلس نقابة المهندسين الزراعيين وأعضاء خزانة النقابة

وأكدت ضرورة الاهتمام بموضوع بيع وتداول المواد الزراعية والمبيدات بما يحفظ حقوق القابلية، وأن يتم تطبيق القانون ٨ الناظم لهيئة الهندسة الزراعية، ولاسيما في المناطق التي تحتوي مساحات خضراء وحدائق، وإعطاء النقابة دورها عن طريق التشريعية بالمرحلة

الزراعة الأكثر فاعلية خلال المرحلتين الحالية والمستقبلية. وفي تصريح له «الوطن» بيثت نقيب المهندسين الزراعيين راما عزيز أن هناك تعاوناً وتشجيعاً بين النقابة والوزارة، إذ تم تمثيل النقابة في كل الجان.

القادمة باعتبارها جزءاً من الحكومة. وبينت أن النقابة مستعدة وجاهزة لاستثمار الأراضي الزراعية غير المستغلة وتجهيزها مع تقديم أي مساعدة لتنفيذ المسائل الإستراتيجية التي تطرحها الحكومة، ويمكن أن تساهم بالتهوض بالقطاع الزراعي، وخاصة أن هناك نحو ٣٧.٨ ألف مهندس زراعي جاهزين لتقديم دورهم الفاعل في الخطة الزراعية سعياً لتأمين كل المستلزمات الزراعية.

هذا واعتمد مجلس الوزراء مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ ومراجعتها، لإيجاد الدلائل للمساحات غير المنقذة، واقتراح محاصيل أخرى بديلة، واستمرار اللجان المكنية بمنح الترخيص الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وفاق المكنية بناء على طلب صاحب العلاقة، واعتباره وثيقة للحصول على مستلزمات الإنتاج نقداً، ومنح شهادة المنشأ للمساحات المخططة لها حصراً. جاء ذلك في منشور على الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء عبر «فيسبوك»، ذكر أنه تم

تكليف وزارة الزراعة إعطاء الأولوية للتوسع في إنتاج الثروة الحيوانية، واستثمار زراعة كل الأراضي القابلة للزراعة (املاك الدولة - ملكية خاصة - الأراضي والمساحات التابعة للجهات العامة)، ومتابعة التوسع في الزراعات الأسرية، والإسراع في إنجاز برامج الري الحديث. وفي تصريح له «الوطن» أكد مدير التخطيط في وزارة الزراعة هيثم حيدر أن ما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) دخول كامل الأراضي المحررة في الخطة الإنتاجية الزراعية، مع استمرار عودة المزارعين إلى أراضيهم نتيجة تحسن الوضع الأمني. إضافة إلى زيادة المساحات المروية المخططة نتيجة تحسن الوضع المائي لأبواب وارتفاع مخازين السدود الناتج عن زيادة الهطولات والأمطار، والاستمرار بتأهيل شبكات الري الحكومية، وزيادة خطة إنتاج الفراس المنقذة والحرجية وإعادة تشجير المساحات المنقذرة، وإعادة العمل بمشروع التحول للري الحديث ومنح القروض للمزارعين.

حان وقت اليد الحديدية لـ«التموين»

النداف لـ«الوطن»: الحرب على الليرة تدار من الخارج واستغلها عدد من التجار

علي محمود سليمان

وصف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف اجتماعه أمس مع مديري المؤسسات وقروعا التابعة للوزارة، بأنه «إسعافي»، مناقشة الإجراءات والآليات المنخدة لمواجهة تداعيات ارتفاع سعر صرف الدولار على السلع والمواد المستوردة والمنتجة محلياً. وفي تصريح له «الوطن»، بين النداف أن الحرب الأشد حالياً هي الحرب الاقتصادية، على بلد يواجه الإرهاب منذ تسع سنوات، وتداعيات هذه الأزمة لا تزال مؤثرة ولم تنته، مع انخفاض حاد في الإيرادات، وازدياد التطلعات، مؤكداً أن هذه الحرب على الليرة السورية «مقصودة»، وتدار من الخارج من مضاربين ومواقع خارجية، بهدف التلاعب بسعر الصرف، وإضعاف الليرة السورية، وللأسف فقد استغل هذه الأزمة عدد من التجار وغيرهم من الموظفين لتكديس الأموال، مشدداً على أن بوسلة الحكومة هي المواطن ذو الدخل المحدود.

وأشار إلى أن تداعيات هذه المرحلة من الحرب على الليرة السورية سوف تصب في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهنا يأتي دور الوزارة في خلال أثرها للتدخل الإيجابي، وبشكل أساسي على مديريات حماية المستهلك والمؤسسة السورية للتجارة، داعياً إلى التشدد في مراقبة الأسواق وعدم التساهل بحق كل من يقوم بعملية الغش والخداع أو بيع مواد قاسدة أو منتهية الصلاحية أو يتلاعب بالأسعار والمواصفات ولا يلتزم بالتداول بالفاطير، مؤكداً ضرورة تشكيل فرق من عناصر حماية المستهلك تتابع المستودعات والمعامل ومصارد الإنتاج، وتتأكد من نوعية المواد والسلع فيها وأسعارها الحقيقية والقيام بإجراء التحاليل والفحوص الخبيرة باستمرار، وسحب عينات للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

حذر النداف من أن المرحلة الحالية لا تتحمل أي تساهل، «والتعامل سيكون قاسياً مع أي فرد في أي مؤسسة يتساهل في أداء واجبه سواء كان مديراً عاماً أم موظفاً، والعقوبات ستكون غير مسبوقة، ولن يتم الاعتفاء بالإحالة للرقابة أو الإغفاء، وهذا تحذير شديد الهمجية للمضربين بواجباتهم». وطلب بضرورة إعادة النظر وتفعيل التسعير المركزي والمحلي والصك السعري، وإصدار نشرات أسعار الخضار والفواكه بشكل صحيح وحقيقي، وإلزام أصحاب الفعاليات بآلية تسعير المواد والسلع ونشرها الأسعار الصادرة عن الوزارة ومديرياتها، والتوسع بعملية بيع اللحوم والدجاج وطرحها في صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة.



لا تساهل والعقوبات ستكون غير مسبوقة

تحدث المشاركون في الاجتماع عن عدد من المواضيع، من بينها أن الارتفاع الحالي بالأسعار غير متناسب مع ارتفاع سعر الصرف، باعتبار هناك تكاليف إضافية تدخل في عملية التسعير ولم يطرأ عليها أي تغيير، سواء فواتير الكهرباء والماء أو أجور النقل والعمال فهي ما تزال ثابتة، ولم تتغير، ولذلك فحديث التجار بأن سعر الصرف له تأثير كبير هو كلام غير دقيق ونسبة تأثيره أقل بكثير مما يدعون.

ودعا المشاركون لعقد اجتماعات دورية في المحافظات مع غرف التجارة لتوضيح الأسباب ووضع الحلول معهم، إضافة إلى إمكانية إقامة قاعدة بيانات للمواد الأساسية بالمحافظات وتكليفها ومدى انسيابها بالأسواق ومراقبتها، مع جرد كامل للمستودعات والمكبات الموجودة ضمنها مع الفواتير المقدمة من التجار، لضبط الكميات ومنع الاحتكار، حيث يوجد بوابر لبدء الاحتكار ويجب قطع الطريق عليها.

أشار النداف إلى أن الارتفاع الحالي في سعر الفروج والبيض سببه دعم المريين من خلال تدخل السورية للتجارة

باسترجار نحو ١,٨ ألف طن من المريين ليستوروا بمعلمهم، فيسبب دراسة مقدمة من وزارة الزراعة كانت تكلفه كيلو غرام الفروج ٧١٥ ليرة سورية على حين كان يباع بحوالي ٦٧٥ ليرة سورية، وهذه السياسة في الدعم تتفق مع أي سلعة أخرى تنتج محلياً من الخضار والفواكه وغيرها، لدعم المنتجين محلياً في فترات محددة، لعدم خروجهم من الإنتاج وبالتالي يصحح التأثير أكبر ويصبح من الصعب التحكم بالأسعار نتيجة انخفاض الإنتاج.

وطالب بتفعيل نشاط وعمل فروع السورية للتجارة بالمحافظات لتكون كما تريدها الحكومة الراقعة الحقيقية، وتاجر الحكومة في مواجهة أشكال الحرب الاقتصادية بكل طاقاتها، لضبط حركة البيع والشراء في الأسواق، وأن يكون هناك تعاون ووفق بين فروع السورية للتجارة بالمحافظات، من خلال الإضاءة أو التعريف على المعالم والمنتجات التي يتم تصنيعها وإنتاجها في محافظة، وحققة أسعارها وجودتها، بهدف تغطية احتياجات كل محافظة من تلك السلع أو المنتجات بأسعار مناسبة.

وكشف النداف عن سلسلة من القرارات والإجراءات التي ستصدر عن الحكومة لخدمة ومصصلحة المواطن، منها توقيع السورية للتجارة على اتفاق مع المصارف العامة السورية لمنح العاملين بالدولة قروضاً محدود ثلاثئة ألف ليرة سورية من دون فائدة لشراء المواد والسلع الأساسية من السورية للتجارة، وقروض أخرى للسلع المعمرة إضافة إلى قرارات تتعلق بالسماح بفتح منافذ أو صالات بيع في وزارات ومؤسسات الدولة وفق شروط يتم تحديدها.

وكان النداف قد ترأس اجتماعاً نوعياً آخر بحضور المدير العام للسورية للحبوب والمدير العام للشركة العامة للمخابز تم خلاله استعراض ومناقشة الآليات المتبعة حالياً في تأمين وصول الدقيق إلى المخازين العامة والخاصة وضرورة إيجاد آلية جديدة تضمن الحد من الهدر وعدم التجارة بمادة الدقيق في السوق السوداء، ووضع آلية جديدة لعمل المخازين وإجراء أعمال الصيانة بما يضمن استمرار تشغيل خطوط الإنتاج وإنتاج وبيع الخبز وفق أفضل الشروط والمواصفات المطلوبة والتصدية لحالات الهدر في مستلزمات الإنتاج ووضع الضوابط التي تضمن تنفيذ جميع الإجراءات بشكل صحيح وسليم، مؤكداً أهمية العمل لمعالجة الآلية منح الترخيص المنشوحة للمخابز التوطينية الخاصة وإعادة النظر بهيكلية الجهات المعنية المسؤولة عن توزيع مادة الدقيق التوطيني على المخازين الخاصة وإعلامه بكل الإجراءات التي سيتم اتخاذها خلال خمسة عشر يوماً.

تاجر الحكومة

أشار النداف إلى أن الارتفاع الحالي في سعر الفروج والبيض سببه دعم المريين من خلال تدخل السورية للتجارة

«مالية حلب» مرتاحة لاتفاقياتها مع المطاعم

عبد الهادي شياط

والتوسع في استخدامات الأتمتة، وزيادة تدريب وتأهيل العاملين في الدوائر المالية، كل ذلك مترافق مع زيادة في الوعي العام لدى المكلف بأنه شريك مع المالية.

وبين أن حالات المخالفات والتجاوزات الحاصلة من قبل بعض العاملين يتم العمل على معالجتها ومحاسبة أي مخالف عبر العديد من الأشكال بما يتوافق مع التعليمات الناظمة للعاملين في الجهات العامة، وذلك بالتوافق مع التوجهات الحكومية في معالجة حالات الخلل، وخاصة أن وزارة المالية تولي اهتماماً كبيراً في هذا الاتجاه، لما تسببه التجاوزات، والتي ربما يقوم بها بعض العاملين في الدوائر المالية.

وفي الحديث عن تطبيقات المرسوم ١٩ في حلب، بين الجمل أن هناك توسعاً في هذه التطبيقات لجهة إبرام الاتفاقيات مع منشآت السياحة، وحسنت إذ تجاوز معدل المنشآت التي أبرمت اتفاقيات مع المالية خلال النصف الأول من العام الجاري أكثر من ٧٤٪، موضحاً أن هذه الاتفاقيات سمحت بمناخ أكثر ثقة بين المالية والمكفنين، وحسنت واقع التحصيل بمعدلات لافتة، وفورت على المالية الكثير من الوقت والعاملين في الدوائر المالية الذين كان يحتاجهم التواصل مع المكفنين ومتابعة عمل منشآتهم، والتخفيف من حالة الاحتكاك المباشر للعاملين في الدوائر المالية مع المكفنين، وبالتالي انخفاض حضور العامل الشخصي وحالات التجاوز التي تحدث جراء ذلك على حساب تحقيق واردات الخزينة العامة.

كشف مدير مالية حلب محمود الجمل له «الوطن» عن زيادة إجمالي التحصيلات الضريبية في محافظة حلب بنحو ٢٠٪ منذ بداية العام الجاري (٢٠١٩) وحتى نهاية شهر آب الماضي، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وأنه على التوازي لذلك هناك تحسن في إجمالي التحقيقات.

وتوقع المدير تحقيق زيادة في قيم التحصيلات والتحقيقات المالية، خلال الفترة المقبلة، مع تحسن الوضع العام في المحافظات، وعودة الكثير من المنشآت والفعاليات الصناعية والاقتصادية للعمل والإنتاج، وخاصة في المناطق التي تضم كبرى المنشآت، مبيئاً أن هناك حالة تفاعل جيدة بين المديرية والمكفنين، وأن العديد من العوامل أسهمت في تحقيق زيادة في واقع التحصيل: تطبيق القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ والتي منحت إعفاءات من الغوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكفنين في المناطق المنقذرة، كما سمح بتجزئة وتقسيم قيم التكاليف على ثلاث سنوات، ومنح براءة ذمة للمكفنين، الأمر الذي شجع الكثير من المكفنين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم. ولكون حديث التهرب الضريبي هو في مقدمة محاور عمل وزارة المالية سالت «الوطن» المدير عن حال التهرب الضريبي بحلب، فبين أن هناك حالة تراجع في معدلات التهرب بفعل تحسن الظروف العامة في مختلف مناطق حلب وعودة المؤسسات لعملها، إضافة لتحديث الكثير من برامج عمل المديرية

مدير «محروقات دمشق»: أصحاب السيارات يقبلون على تعبئة سياراتهم في الأيام الأولى من الشهر

رامز محفوض

صرح مدير محروقات دمشق إبراهيم أسعد له «الوطن» بأن الازدحام على محطات الوقود في دمشق يكون دائماً خلال النصف الأول من الشهر، لأن معظم أصحاب السيارات الخاصة يعيدون مخصصاتهم المعنومة كاملة من البنزين، وهي ١٠٠ لتر خلال هذه الفترة، مشيراً إلى أن معظم محطات الوقود لا تشهد أيًا من مظاهر الازدحام في النصف الثاني من كل شهر.

ونوه أسعد بأن الدليل على انحسار الازدحام على محطات الوقود في آخر الشهر هو أن مبيعات دمشق من البنزين كانت في ٣١ آب ٨٠٠ ألف لتر في حين أصبحت مبيعاتها في ١ أيلول ١,٤٥ مليون لتر، أي بزيادة تصل إلى ٦٥٠ ألف لتر. ولفتح إلى أن ذروة الازدحام على محطات الوقود تكون دائماً كل شهر يكون استهلاك البنزين نحو ١,٤٥ مليون لتر، وفي اليوم الثاني يصبح ١,٢ مليون لتر، وينخفض إلى ٩٥٠ ألف لتر في اليوم الثالث، ليستقر بعدما عند المعدل الطبيعي الذي يتراوح بين ٩٥٠ و ٨٥٠ ألف لتر يومياً، بمعنى أن السيارات الخاصة في دمشق تستهلك ٣,٦ ملايين لتر بنزين في أول ثلاثة أيام من كل شهر.

وأكد أسعد أن ذروة استهلاك دمشق من البنزين تكون دائماً خلال شهر آب بسبب توجه معظم الناس نحو السياحة خلال هذا الشهر، لذا يتم تعزيز دمشق بطنين إضافيين من البنزين خلاله (الطلب يعادل ٢٢ مليون لتر)، لافتاً إلى



الشهر الذي يليه؛ فيحق لملك السيارة تعبئة سيارته بعد مضي خمسة أيام من تاريخ آخر تعبئة، وليس من بداية الشهر الجديد، بمعنى إذا عبا مالك السيارة سيارته في ٢٨ الشهر ودخل في الشهر التالي فيحق له تعبئة سيارته في اليوم الثالث من الشهر الجديد.

ولفت مدير محروقات دمشق إلى أنه في حال لم يستقد مالك السيارة الخاصة من شريحة الـ ١٠٠ لتر المدعومة المخصصة له في شهر ما فإن هذه الكمية لا تدور للشهر الذي يليه، مشيراً إلى عدم وجود أي دراسة حالياً لزيادة مخصصات البنزين المدعوم للأليات.

أن الاستهلاك خلال شهر آب يزداد وشركة «محروقات» تلحظ ذلك من خلال الخطة التي تضعها، مشيراً إلى أن كمية الزيادة في الاستهلاك خلال شهر آب في دمشق تقارب ٢ مليون لتر عن الأشهر الأخرى، وأشار إلى أن مادة البنزين متوفرة حالياً والمخازين جيدة.

وبخصوص موضوع مدة التعبئة والاستفسارات عن هذا الموضوع، بين أسعد أنه يجب مضي خمسة أيام من تاريخ آخر تعبئة للسيارة الخاصة بالبنزين المدعوم حتى يحق لملك السيارة تعبئة سيارته مرة أخرى.

وبين أنه في حال تمت آخر تعبئة للسيارة في آخر الشهر وبدأ